الفصل الثاني

العلاقة بين السكان والإنتاج
في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي

قبل أن نتناول موضوع هذا الفصل يجب أن نأخذ في الاعتبار :

كل النتائج التي تم استخلاصها من خلال تحليلنا الاقتصادي في الفصل الأول لوفرة أو ندرة الموارد الاقتصادية لأنها تشكل القوانين التي تقوم عليها العلاقة بين السكان والإنتاج في كل من الاقتصاد الإسلامي من حيث الوفرة، والاقتصاد الوضعي من حيث الندرة. ويعتمد الإنسان في نشاطه الاقتصادي على وجود هذه الموارد زيادة أو نقصًا لتحديد أولوياته في الإشباع واتخاذ قراراته في الاختيار بين هذه الإشباعات، وفقا لموارده المتاحة وفرة أو ندرة . واتخاذ قراراته الإنتاجية الاستهلاكية والادخارية والاستثمارية وتوزيع عائدات عناصر الإنتاج .. وهكذا.

ويعني ذلك أن الإنسان هو محور النشاط الاقتصادي في كل من الاقتصاد الإسلامي والوضعي لأنه هو:

١ - المنتج
٢ - المستهلك
٣ - المدخر
٤ - المستثمر
٥ - العامل
٦ - المنظم

وتلك أطراف تستقيم مع أوجه النشاط الاقتصادي المتعددة والمتنوعة، حيث يكون منها:

ما يرتبط بخلق المنتجات سواء كانت سلعًا أو خدمات وهو الإنتاج

ما يرتبط باستخدام المنتجات لإشباع الحاجات والرغبات وهو الاستهلاك

ما يرتبط بالمجهود الجسماني والفكري من أجل الإنتاج وهو العمل

ما يرتبط بتوفير جزء من الدخل (عينا أو نقدًا) أي تضحية بالإشباع في الحاضر للإشباع في المستقبل وهو الادخار

ما يرتبط بتحويل المدخرات إلى أصول إنتاجية وهو الاستثمار

ما يرتبط بمزج وتنسيق الموارد الاقتصادية أو الأصول الإنتاجية والتأليف فيما بينهما لتكوين مشروع إنتاجي وهو التنظيم.

ما يرتبط بالطريقة التي يتحصل بها عناصر الإنتاج على أرباحهم وأجورهم وهو التوزيع.

وإذا كان الإنسان هو محور النشاط الاقتصادي وللنشاط الاقتصادي وجوه متعددة، فمعنى ذلك أن هناك أطراف تقوم من أجل الوصول إلى أقصى إشباع ممكن لحاجات ورغبات متعددة من موارد معينة، باتخاذ قرارات اقتصادية لدفع عجلة النشاط في الأوجه المشار إليها وتحديد مسارها.

ولا شك أن هناك أنظمة اقتصادية مختلفة، وتختلف باختلاف متخذي القرارات، وكل نظام اقتصادي له عقيدته ومذهبه، على أساس هذه العقيدة، يتحدد الطرف الذي يأخذ القرار الاقتصادي. والذي غالبا ما يهدف إلى محاولة الوصول إلى الإشباع للرغبات والحاجات المتعددة لأفراد المجتمع، نتيجة لسياسات النمو الاقتصادي المتبعة.

وإذا كانت هناك أنظمة اقتصادية وضعية ونظام اقتصادي إسلامي ولكل نظام سماته وخصائصه، فيجب أن نتعرف على ماهية النظام الاقتصادي ونحدد أيضا سمات وخصائص كل نظام (الوضعي والإسلامي) ومن خلال التعريف والتحديد يمكن أن نتبين متخذ القرار.

فالنظام الاقتصادي هو عبارة عن تفاعل عوامل تاريخية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية، وتضافرها داخل المجتمع خلال فترة معينة، ولكي يكتمل وجود وخلق هذا النظام، لابد لهذا التفاعل من ارتباطه بعناصر ضرورية موجودة في النظام ذاته، تميزه عن غيره من النظم[1].

ويضاف إلى هذه العوامل الموروث التاريخي للمجتمع ، موارده الطبيعية المتاحة من أرض وثروة من فوقها وفي باطنها، والأيديولوجية والعقيدة والفلسفة الثقافية التي يدين بها المجتمع، ثم الإفرازات والنتائج (سلبية أو إيجابية) من خلال التجارب التي مرَّ بها المجتمع.

أما العناصر الرئيسية والضرورية التي ترتبط بتفاعل العوامل السابقة

(١) بتصرف من مرجع د. أحمد جامع «علم الاقتصاد» دار النهضة العربية طبعة ١٩٨٦ ص ٥٦-٥٧.

المشار إليها، والتي تساهم وتساعد كلها في خلق وتشكيل النظام الاقتصادي، فتتكون من :

١ - **قوى الإنتاج** والتي تمثل وسائل الإنتاج المادي السلعي والخدمي والتي تشمل الموارد الفنية والاقتصادية والبشرية.

حيث تشمل الآلات وخلافها المستخدمة في الإنتاج كما تشمل كافة الموارد الطبيعية المتاحة المتميزة بالندرة أو الوفرة النسبية وبالقدرة على الاستخدام في أكثر من استخدام بالقابلية للإحلال.

أما الموارد البشرية - فتتمثل في قدرات وإمكانات ومهارات وخبرات أفراد المجتمع، حيث بهم يتم التنسيق والتفعيل والتجميع لعوامل الإنتاج، وبهم يتم استخدام وتحديث وتطوير واختراع وابتكار «تكنولوجيا الإنتاج» وباختصار فإن الموارد البشرية هي المحور الأساسي في تحديد السياسة الاقتصادية المناسبة لإدارة الموارد الاقتصادية، كما أنها محور النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي واتخاذ القرار اللازم الذي يهدف إلى رفع مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية.

وتعتبر الموارد البشرية من عمال ومنتجين ومستثمرين ومنظمين - وهم الخالقون للربح والمكونون لرأس المال - أهم عامل في العملية الإنتاجية.

ومعنى ذلك أن الاستثمار ليس في المادة فقط وإنما أيضا في العنصر البشري وهو الأهم، وكما أشارت إحصاءات المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية عند دراسة القوى الإنتاجية المؤثرة

في نمو وتزايد الناتج القومي الأمريكي، ومدى مساهمتها في التأثير في هذا النمو تبين أن «تكنولوجيا الإنتاج والموارد الطبيعية» تساهم بما يتراوح بين ٣٠٪ و٦٠٪. أما العنصر البشري (نتيجة الاستثمار في رفع مستوى خبرته وقدرته ومعرفته وتحديث فكره وأبحاثه وتشجيع اختراعه وابتكاره). فيساهم بما يتراوح بين ٤٠٪ ، ٧٠٪ في نمو الناتج القومي[1] وعموما أيًا كانت مؤشرات النسب المذكورة، فإن الذي يعنينا ويهمنا بالدرجة الأولى أن قوى الإنتاج في أي نظام اقتصادي وزيادة النواتج القومية تتطلب التفاعل والتأليف بين «رأس المال المادي» و«رأس المال البشري» وكلاهما وجهان لعملة واحدة لا يغني أحدهما عن الآخر في خلق وتشكيل النظام الاقتصادي.

ولا شك أن قوى الإنتاج في أي نظام سوف يتولَّد عنها علاقات وروابط تكمل عناصر النظام مع العنصر السابق وهذه العلاقات هي:

٢- **علاقات وروابط الإنتاج** والتي تنشا عن العملية الإنتاجية نظرًا لأنه إذا كانت هناك وسائل للإنتاج تتمثل في رأس المال المادي من أرض وأدوات إنتاج ومصانع وخلافها .. إذن من الذي يملك هذه الوسائل؟ وهل ملكيتها بالتساوي بين أطراف النشاط الاقتصادي أم مختلفة النسب؟؟

(١) عبد الله الصعبدي «مبادئ علم الاقتصاد» ج١، ص١٣٨.

والواقع أن نسب التملك تختلف باختلاف النظام الاقتصادي فإذا مالت نسبة تملك وسائل الإنتاج وأدواته بالزيادة للدولة فمعنى ذلك أن النظام الاقتصادي شيوعي أو اشتراكي وتكون الدولة هنا هي المهيمنة وهي صاحبة القرار الاقتصادي، وإذا مالت نسبة التملك نحو أفراد المجتمع (القطاع الخاص) فمعنى ذلك أن النظام الاقتصادي «رأسمالي» ويكون القطاع الخاص هو المهيمن وهو صاحب القرار الاقتصادي.

وإذا تداولت نسبة التملك فيما بين أفراد المجتمع وبين الدولة في حدود دائرة المصلحة العامة وفي حدود قواعد وضوابط معينة تحقق المصلحة العامة، بحيث لا تطغى مصلحة الأفراد على مصلحة المجتمع (الدولة) ولا مصلحة المجتمع على مصلحة الأفراد ويتم تدخل الدولة عند الانحراف عن القواعد والضوابط الشرعية. وعندما يكون هناك ضرر وخروج عن المصلحة العامة ومن ثم فإن القرار الاقتصادي هنا سوف يعتمد على تحقيق المصلحة العامة والخاصة مع مراعاة التوازن فيما بينهما، ومعنى ذلك أن النظام الاقتصادي إسلامي.

٣- روابط وعلاقات التوزيع

إن العملية الإنتاجية تتم ـ كما أشرنا ـ بالتفاعل بين قوى الإنتاج وهي أدوات أو وسائل وتكنولوجيا الإنتاج وبين الموارد أو العنصر البشري بما له من خبرات ومهارات وإدارة لرؤوس الأموال المادية والبشرية. وينتج عن ذلك نمو وتزايد للناتج القومي، وإذا كان الناتج القومي هو نتيجة هذه

العوامل والعناصر مجتمعة، إذن ثمرة هذا الناتج سوف تعود على أطراف النشاط كل حسب مساهمته وذلك ما يسمى بعلاقات التوزيع، بين أطراف النشاط، ويتم التوزيع بين أفراد المجتمع، وفقا لنسب التملك ـ التي أشرنا إليها ـ فردياً حيث تستأثر فيه الأقلية بالجزء الأكبر من الناتج القومي لأي سبب سواء كان فردية الملكية أو غير ذلك، أو جماعيًا يحصل فيه كل فرد ساهم في العملية الإنتاجية على حصة من هذا الناتج تتناسب مع مقدار إسهامه في الإنتاج سواء كان ذلك بسبب جماعية الملكية أو بسبب آخر[1].

وكما هو واضح نظريا وعمليا اختلاف هذه النظم عن بعضها البعض فالرأسمالي غير الشيوعي الاشتراكي حيث يقوم كل نظام على أساس أيديولوجية معينة.

كما أن النظم الوضعية تختلف عن النظام الاقتصادي الإسلامي.. ففي الوقت الذي نرى فيه النظم الوضعية لا تستقيم سياسة اقتصادية أو قوانين اقتصادية أو عدالة توزيع وبعبارة أخرى لا تستقيم فيها النظريات الاقتصادية التي تقوم عليها، فهي دائمة التغيير والتعديل وعدم الاستقرار، والأهم من ذلك أننا نراها لا تحقق الهدف الذي تسعى إليه وهو تحقيق الإشباع للحاجات والرغبات الإنسانية المتعددة بالإضافة إلى عدم تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

(١) د. أحمد جامع «علم الاقتصاد» ص ٥٨ أشار إليه د. عبد الله الصعيدي «مبادئ علم الاقتصاد» ج١ ص١٣٨.

ويرجع ذلك إلى أن النظريات التي تقوم عليها إنما هي من وضع وخلق الإنسان .. استند في تنظيرها إلى الافتراضات المادية البحتة، لاغيا للجانب المعنوي الديني العقائدي الأخلاقي، حتى الموارد الاقتصادية التي هي القاعدة الأولى للعملية الإنتاجية والمحور الأساسي للسياسات الاقتصادية وتوجيهها بالرغم من توافرها في الوجود الكوني لدرجة تتضاءل أمامها الرغبات والحاجات الإنسانية، حكم عليها «بالندرة النسبية» وبنى على هذا الحكم كل نظرياته.

إذن لا عجب أن نرى هذه النظم تنهار من داخلها إذ تدمر كل جزئية فيها الجزئيات الأخرى إلى أن يتم تدميره بالكامل، ولا عجب أن نرى انهيار النظام الرأسمالي واختلاله وتأرجحه بين الرواج والكساد، وما يكمن فيهما من الأمراض الاقتصادية، مثل التضخم، والركود الاقتصادي والبطالة وعدم عدالة التوزيع ....الخ.

ويشهد على ذلك الانهيارات الاقتصادية عبر تاريخ الرأسمالية، وأهمها :

١ - الانهيار الاقتصادي عام ١٩٣٦ في القرن العشرين.

وما قام به «جون مايناردكينز»، من وضع نظرية تعالج أزمة الركود الاقتصادي قامت على أسس أهمها:

أ- زيادة الإنفاق وضخ رؤوس أموال في السوق، حتى ولو كانت لحفر خنادق و إعادة ردمها مرة أخرى بهدف إنعاش دخول العمالة وإيجاد فرص عمل جديدة ورفع الميل للاستهلاك لدى هذه الطبقة من المجتمع

- حيث يمثل الإنفاق على الاستهلاك زيادة في دخول المنتجين مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبمعنى آخر زيادة الطلب لزيادة العرض من قبل المنتجين.

ب- خفض سعر الفائدة إلى أدنى درجة ممكنة لتشجيع المنتجين على الاقتراض لانخفاض تكلفة رؤوس الأموال.

ج- التخطيط لذلك في فترة زمنية موجزة أي التخطيط قصير الأجل.

ثم تصوره لرفع الميل للاستثمار عن طريق مضاعف الاستثمار طالما كان هناك تفعيل لزيادة الميل للاستهلاك - الميل للادخار.

العجيب أن نظرية «كينز» تكاد تقترب معظم فروضها من النظرية الاقتصادية الإسلامية .. من حيث زيادة الإنفاق ورفع الميل للاستهلاك والادخار والاستثمار، فيما عدا تخفيض سعر الفائدة، فلو وصل به إلى «الصفر» لقلنا إن أغلبها مطابق للنظرية الاقتصادية الإسلامية. هذا بالإضافة إلى التخطيط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية.

الملاحظ هنا أن نظرية «كينز» في تناولها لوضع حلول لأزمة الإنتاج والركود لم يتطرق لموضوع «السكان» زيادة أو نقصًا، ولم يضع في تخطيطه أي أفكار تدعو إلى الحد من زيادة السكان أو نقص السكان في مواجهة نقص أو زيادة الإنتاج.

- وبهذه المناسبة نعرض من خلال النظام الاقتصادي الإسلامي، لأقدم

أزمة إنتاج عرفها التاريخ الاقتصادي، وكيف تم التعامل معها دورة دورة، وكيف خطط لها علاجًا، وحلا أول مخطط وباحث اقتصادي عرفه التاريخ صاحب العقلية الاقتصادية التي لن تتكرر وهو «النبي يوسف» عليه السلام واضعين في الاعتبار ـ كما أشرت إلى ذلك ـ أن الجانب الديني العقائدي الأخلاقي، يشكل الوجه الثاني للعملة بجانب الوجه المادي، وكلاهما وجهان متلازمان...لعملة واحدة.

فلا شيء ولا قرار يتم بمعزل عما يمنحه الله لعباده من علم ومعرفة وإلهام وتشريع.

ونعرض لهذا الحدث من خلال التحليل التالي:

١- التوقع والاحتمال بواسطة منهج الاستقراء أو الاستنباط ومن خلال تتبع الظواهر الاقتصادية بأن العالم أو المجتمع مقبل على تغيرات اقتصادية سوف تؤثر في الإنتاج وفي سلوكيات المجتمع وفي أساليب المعيشة.

٢- سوف يعم السكان رخاء اقتصادي إنتاجي يستمر سبع سنوات يقومون أثناء ها بالزراعة المستمرة ويكثر الإنتاج من المحاصيل، وعليهم توقعا لفترة تالية تتأزم فيها الأمور رفع الميل للادخار مع ترشيد الميل للاستهلاك، ولكي يظل الإنتاج المدخر في حالة سليمة لا يشوبه تلف، على السكان الاحتفاظ به في سنبله، إلا القليل المستخدم في الغذاء والاستهلاك.

«يقول القرآن على لسان يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾»

[سورة يوسف: الآية٤٧]

وطريقة حفظ المحاصيل في سنابلها هي طريقة مبتكرة تمثل التقنية الإنتاجية...وتلك هي قمة التفكير الاقتصادي.

لا تأتي إلا من مفكر اقتصادي ملهم ـ ومنظم بارع خالق للربح ومكون لرأس المال الرائع حقاً، إن العالم الحديث في القرن العشرين أخذ بهذا الابتكار لتخزين وحفظ المحاصيل في صوامعها، دون أن يصيبها تلف أو ضرر.

٣- التوقع والتنبؤ بأن السكان مقبلون على فترة ركود اقتصادي، مع تناقص الإنتاج وانكماشه، وأنهم مقبلون على سبع سنين عجاف يسود فيها القحط والجدب، وعليهم في هذه الفترة التي ستأكل ما تم توفيره وادخاره في فترة الرواج، الاحتفاظ بجزء لإعادة استثماره، حيث يشكل هذا الجزء المدخر في هذه الفترة جزءا من «رأس المال» الذي يعاد استثماره وعنصرا من عناصر العملية الإنتاجية.

٤- نتائج الاستثمار سوف تظهر في العام الثامن التالي للسبع العجاف اليابسات .. حيث يزيد الإنتاج بزيادة الموارد الاقتصادية...

يقول القرآن ... ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾[سورة يوسف: الآيات ٤٨-٤٩] حيث يزيد المطر والثمر.

هذا ... ونخرج من ذلك بالحقائق التالية:

الحقيقة الأولى: إن الله هو المالك، لكل الوجود، ومن ثم فهو المدبر للأمور، والمفصل للآيات، والمهيمن، والملهم.

الحقيقة الثانية: الدورة الاقتصادية طولها ١٤ عاما

[٧ رخاء+٧ركود=١٤]

وعلى واضعي الخطط البرامج الاقتصادية بناء خطتهم وبرامجهم على هذا الأساس، مع تعريف السكان بالتغيرات التي يتوقع حدوثها، وترشيدهم نحو السلوكيات والتعامل مع آليات السوق من عرض وطلب، وادخار واستثمار، واستهلاك وإنتاج، حتى يتحقق التوازن بين الإنتاج والسكان.. مع ملاحظة أن السكان متغير مستقل، والإنتاج متغير تابع...

الحقيقة الثالثة: الموارد تتكون من موارد طبيعية لا دخل للإنسان فيها كالمطر والمناخ وغير ذلك..وموارد اقتصادية موجودة ومتوافرة على ظهر الأرض وفي باطنها وتحتاج عناصرها إلى تدخل الإنسان للتنسيق والخلط والتأليف والتفاعل فيما بينها. وموارد بشرية ابتداء من عامل الإنتاج مرورًا

بالمنظم والإداري ومتخذ القرار وانتهاء بالباحث المخطط للبرامج والخطط الاقتصادية والمتخصص في إدارة الأزمات والكوارث.

لعل هذا النموذج يكون قد أحاطنا الآن في عجالة سريعة ببعض خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي، إلى أن نتناوله فيما بعد بشيء من التفصيل.

ونعود مرة أخرى إلى انهيارات النظام الرأسمالي بعد عرض انهيار عام ١٩٣٦م.

٢- **الانهيار الاقتصادي في القرن الـ٢١ الذي** جرَّ ويلات التدمير الاقتصادي بدءًا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جميع اقتصاديات العالم بسبب التوسع في قروض الرهن العقاري بدون ضمانات وتجاوز حجم هذه القروض لرؤوس الأموال والاحتياجات والمخصصات لدى البنوك مع تراكم هذه القروض والديون وتوقف حركة الوفاء والسداد للأقساط. وأمام هذا الحجم الهائل للديون بالإضافة إلى زيادة عبء هذا الدين وتكلفته من أسعار الفائدة وخلافها الأمر الذي أدى إلى نفاد السيولة وعدم قدرة البنوك على الوفاء بالتزامها نحو مسحوبات المودعين، وعدم قدرتها على إقراض الشركات والمصانع، مما أدى إلى انكماش خطوط الإنتاج ولجوء الشركات إلى محاولات التخلص من المخزون لديها بأي سعراً تدبيراً للسيولة، وتقليصها لحجم العمالة مما أدى إلى تضخم البطالة وعدم توافر فرص العمل.

كل هذا أدى إلى هزة عنيفة في البورصات العالمية ..فتدافعت موجات التدمير، كل موجة تدفع بالأخرى إلى كارثة ..

وإذا قارنا ذلك بما يتميز به النظام الاقتصادي الإسلامي فسوف نجد أن أسباب الانهيار تتخلص فـي:

١ - عدم الدراسة والتخطيط والمبالغة في الائتمان دون أخذ الحيطة.

٢- تراكم عبء الديون بسبب سعر الفائدة.

٣- المضاربات في سوق الأوراق المالية.

وذلك لا نجده في الاقتصاد الإسلامي الذي يتميز بالأخذ بالتخطيط والإتقان وحسن الدراسة وتوقع كل الاحتمالات الممكنة في المستقبل مع وضع السياسة المالية المناسبة، كما فعل النبي «يوسف» عليه السلام أيضا «تصغيره لسعر الفائدة» حيث يساوي سعر الفائدة « الصفر» الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكلفة ونفقة الإنتاج وزيادة الإقراض والائتمان ..مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج بزيادة العرض، وتشجيع الطلب لانخفاض الأثمان... وزيادة الإقراض! (تشجيع الاستثمار والتوسع فيه لمواجهة الطلب المتزايد وزيادة فرص الربح والعائد)... كل هذا سوف يؤدي أيضا إلى زيادة فرص التوظيف البشري والمادي ... وهكذا سوف تدخل في دائرة ديناميكية لا تنتهي إلا بالوصول إلى تحقيق الإشباع والرغبات والحاجات البشرية المتعددة ثم الرفاهية الاقتصادية .

ثم تحريمه للمقامرة وعدم الأخذ بمقامرة المضاربات وتلك مخاطرة مهلكة داخلة في المحظورات التي نهى عنها القرآن في قوله ﴿... وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ...﴾[سورة البقرة: الآية ١٩٥] وفعل ذلك يبين أهمية الجانب الديني العقائدي الأخلاقي، ولكي نستكمل خصائص وسمات الأنظمة الاقتصادية الوضعية نركز الآن على النظام الشيوعي أو الاشتراكي .. والذي يتميز بعدم الاعتراف بالملكية الفردية وإلغائها بالكامل، حيث تمتلك الدولة كل عناصر الإنتاج وهي صاحبة القرار في النشاط الاقتصادي والموجهة له، فلا حرية للفرد، ولا حافز له وإنما كل حسب طاقته إلى كل حسب حاجاته، فلا طموح، بل إلغاء كامل للفطرة التي فطر عليها الإنسان.

وتسيطر ديكتاتورية البروليتاريا متمثلة في الدولة على كل من العملية الإنتاجية وعلى كل الأنشطة الاقتصادية تخطيطا وقرارًا وإنتاجًا.

هذا ولا ننسى أن القاعدة الأساسية فيه إنكار الدين والأخلاق نهائيا بل في عرف هذا النظام أن الدين من عوامل التخلف الاقتصادي.

ولذلك لم يصمد هذا النظام، وانهار انهيارًا سريعًا، لأنه افتقد أطرافًا كثيرة من أطراف معادلة التوازن الاقتصادي، ولم يحقق الهدف الذي كان يزعم الوصول إليه وهو الرفاهية الاقتصادية أو الجنة الموعودة.

- وانتهت أسطورة الاتحاد السوفيتي بانتهاء النظام الشيوعي وتم تفكيكه والعودة مرة أخرى على استحياء إلى الأخذ ببعض أطراف معادلة

التوازن الاقتصادي وخصوصا تلك التي تتمشى مع الفطرة الإنسانية .. من حرية للفرد ومن إمكانية التملك الخاص، والتخلي عن الملكية العامة لكل وسائل الإنتاج ومركزية الدولة في التخطيط الشامل.

- وإني أعتقد بأن ما حدث من تدمير للنظام الاقتصادي الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، سوف يحدث أيضا في الصين آخر معاقل الشيوعية في العالم الآن.
- وبذلك تكون التجارب قد أثبتت فشل الأنظمة الوضعية (الرأسمالي منها والشيوعي) وذلك لسبب بسيط وهو أنها من وضع وفكر الإنسان وطبيعي أي فكر إنساني يحمل في داخله التغيير والتبديل والتعديل والضحية هنا « السكان » لأنهم محل تلك التجارب ومن المعروف أن كل نظرية يضعها الإنسان تخضع «للتطور الدياليكتيكي» بمعنى أن نظرية تحمل في داخلها بذور فنائها، لتنشأ على حطامها نظرية أخرى..وهكذا.

ولكن من المسلمات والبديهيات أن أي نظام إسلامي هو تشريع من الله يتميز بالكمال وبالصلاحية لكل زمان ومكان. لأنه من وضع الله العليم بكونه وخلقه استمرارًا للحياة التي أرادها، وبقاءً للإنسان الذي خلقه لحكمة أرادها.

ومن التحليل السابق يمكن لنا إبراز النقاط التالية:

١ - الإنسان هو محور النشاط الاقتصادي

٢- القرار الاقتصادي هو محور العملية الإنتاجية ومحور النشاط الاقتصادي

ومما يؤكد وجهة نظرنا في أهمية القرار الاقتصادي والنتائج التي تترتب عليه، ما أشار إليه المحلل الاقتصادي الأمريكي «ريتشارد بوسنر» في كتابه «فشل الرأسمالية» أزمة ٢٠٠٨ «وتعمق الكساد» حيث ذكر أنه عندما أراد الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» التعليق على الأزمة الاقتصادية الحالية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية والعالم قال (أي الرئيس الأمريكي) هذا الركود ليس ناجمًا عن التراجع الطبيعي لدورة الاقتصاد، ولكنه نتيجة لعاصفة قوية من القرارات غير المسئولية ، امتدت من واشنطن (الحكومة الأمريكية) إلى وول استريت (الشركات الكبرى)، ولكن «ريتشارد بوسنر» يرى الأمر من رؤية عكسية فهو يقول: إن هذه الأزمة الأسوأ منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، جاءت نتيجة للقرارات التي اتخذها مسئولو الشركات الأمريكية والهيئات الحكومية بكامل وعيهم، وهي القرارات التي لم يكن المجتمع ولا السوق تتوقع شيئا منها.

وبذلك يكون « بوسنر » قد أكد أن ما حدث لم يكن خطأ في تطبيق الرأسمالية، كما حاول الرئيس «أوباما » الإيحاء به، ومعه الكثير من فلاسفة ومنظري الاقتصاد الرأسمالي وإنما كان إعلاناً لفشل الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية. والتي تصور لأصحابها أنها حسمت حرب النظريات الاقتصادية لصالحها. وترجع أهمية هذا المؤلف إلى أنه أحد أقطاب حركة

القانون والاقتصاديات الموجهة بقوى السوق، وقد أعاد الكثير من حساباته في ضوء الأزمة التي ضربت اقتصاد العالم كله على خلفية ممارسة فطاحل الرأسمالية في أمريكا بشكل خاص. ويضيف «بوسنر» أن كل القرارات التي اتخذها مسئولو الشركات والبنوك بل المستهلكون في أمريكا وأدت إلى تلك الكارثة غير المسبوقة، لم تكن سوى ترجمة لإيمان واقتناع هؤلاء الأشخاص بقواعد الرأسمالية وقوانين السوق، التي تدعو إلى البحث عن الأرباح السريعة بعيدا عن المخاطر التي يمكن أن تحيط بالقرارات الاستثمارية.

وبذلك تكون هذه القواعد والقوانين التي آمن بها المجتمع الأمريكي بشكل مطلق طوال السنوات الماضية قد أدت إلى فقاعة كبيرة في سوق العقارات وقبلها في أسواق المال وشركات التكنولوجيا، وإلى اندفاع الجميع للاستفادة من هذه الفقاعة دون تفكير في المخاطر التي تهدد الجميع فكان الانهيار هو النتيجة الحتمية لذلك.

٣- القرار الاقتصادي يختلف باختلاف النظام، ففي الوقت الذي نرى فيه أن الفرد في النظام الرأسمالي له الحرية الكاملة في اتخاذ القرار مستندا على فلسفة هذا النظام «اتركه يعمل اتركه يمر» في ظل آليات السوق، وتغليب لمصلحة الخاصة على العامة، وفي الوقت الذي نرى فيه أن الدولة في النظام الشيوعي لها الحرية الكاملة في اتخاذ القرار متجاهلة تمامًا فطرة الإنسان في التملك والحافز، مستندة على فلسفة هذا النظام

وهي ملكيتها لجميع عناصر الإنتاج ملكية عامة وسيطرتها في توزيع العائد المادي الناتج من النشاط الاقتصادي.

٤- إغفال وإنكار الجانب الديني العقائدي الأخلاقي في القرار الاقتصادي بصفة خاصة والنشاط الاقتصادي بصفة عامة والاستناد على الجانب المادي فقط.

٥- النظام الوضعي أثبتت التجارب فشله لأسباب كثيرة تعرضنا لبعض منها، كما أثبتت التجارب عدم قدرتها على تحقيق التوازن بين الإنتاج وإشباع الرغبات والاحتياجات السكانية المتعددة، نتيجة الاستناد على «قانون الندرة النسبية للموارد الاقتصادية» مع تغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة أو المصلحة الخاصة على المصلحة العامة».

٦- النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام إلهي يرشد الفكر الإنساني ويرعي القرار الاقتصادي الذي يوائم بين المصلحتين العامة «والخاصة» فلا تغليب للخاصة على العامة ولا العامة على الخاصة، وهو بذلك يكون قد حقق «الوسطية» التي تؤدي إلى «التوازن» والتوازن يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، والاستقرار يؤدي إلى الانتعاش والرواج، وكلاهما يؤدي إلى الإشباع الكامل لجميع الرغبات المتعددة لجميع السكان وفي وقت واحد، مهما بلغ حجم السكان، لأن هذا النظام مستند إلى «قانون الوفرة النسبية للموارد الاقتصادية».

وعلى ذلك، إذا كان النظامان الوضعيان قد وقعا بين الإفراط والتفريط، فإن النظام الاقتصادي الإسلامي، قد خرج من بين فَرْثٍ ودمٍ لبنًا خالصًا سائغًا للشاربين.

- وسوف يزداد ذلك وضوحًا في الإجابة على السؤال الآتي:
- ما هي العلاقة بين « الإنتاج » و « السكان » ؟؟!
- والإجابة على هذا السؤال تتطلب الإجابة على الأسئلة الآتية: في ضوء خصائص الأنظمة الوضعية و النظام الاقتصادي الإسلامي..

١- ما هو الإنتاج أي ما الذي يعتبر نشاطًا إنتاجًا وما الذي لا يعتبر نشاطًا إنتاجًا؟

٢- ما هي عناصر الإنتاج؟

٣- ما هي دوافع الإنتاج؟ أي ما هي الأهداف التي تدفع إليه؟

٤- ما هي العوامل التي تحدد كمَّ الإنتاج زيادة أو نقصًا؟

هذا وإن كنا قد أشرنا فيما سبق - ضمنًا - إلى محتوى هذه الأسئلة، وإلى محتوى الإجابة عليها، إلا أنه ليس هناك ما يمنع من عرضها تحديدًا.. لكي تسهل الإجابة على سؤالنا الأساس وهو العلاقة بين الإنتاج والسكان في الأنظمة الوضعية والنظام الإسلامي.

مع مراعاة ملحوظة أساسية وهامة، وهي عدم إغفال أن الإنسان هو محور النشاط الاقتصادي كما أنه محور العملية الإنتاجية....!!

كما يجب أن نلحظ أيضا أن الإنسان هو القاسم المشترك في الإجابة على الأسئلة الأربعة التي ذكرناها آنفًا !! وبهذه المناسبة فإن «ابن خلدون» يعتبر أول من تناول في مقدمته التي كتبها في القرن الرابع عشر قضية الإنتاج وعناصره ودوافعه وأهمية العمل الإنساني فيه، كما تناول تقسيم العمل وأثره واستناده على حجم السوق، كما تناول موضوع نفقة الإنتاج وتكلفته والأسباب التي وراء اختلاف تكاليف الإنتاج من سلعة لأخرى، ومن بلد لآخر.

وتتحدد إجابة السؤال الأول في أن «الإنتاج هو خلق منفعة أو زيادة هذه المنفعة» سواء كانت هذه المنفعة سلعة تخرج كمنتج نهائي من مصنع أو خدمة تخرج كمنتج نهائي من «بنك» مثلاً ...

وقد وضع الاقتصاديون الكلاسيك والمحدثون معيارًا يحدد بموجبه النشاط ما إذا كان نشاطًا إنتاجيًا من عدمه، ورأوا أن أي منتج نهائي يكون قابلاً للبيع، ومحققًا للربح يكون نشاطه إنتاجيًا، وإذا لم يكن قابلاً للبيع وغير محقق للربح، يكون نشاطه غير إنتاجي.

وبذلك وفقا لمفهومهم سوف يدخل النوع الأول من النشاط الذي يتحقق فيه شرط قابلية البيع والربح ضمن إجمالي الناتج القومي، وعلى العكس النوع الثاني من النشاط الذي لا يتحقق فيه الشرط، لا يدخل ضمن إجمال الناتج القومي... وذلك بالرغم من أنه يحقق منفعة ويشبع رغبة إنسانية، وإنما يدخل ضمن بند الاستهلاك عموماً. ولا نريد أن تجرنا هذا

النقطة إلى الدخول في تفاصيل أكثر، والمهم أن يترتب على النشاط الإنتاجي تحقيق وتعظيم الربح، حتى ولو كان ربحًا جامحًا، يسحق أمامه كل ما يعود على «السكان» بالنفع والمصلحة.

وما زالت نظرة الاقتصاد الوضعي برأيه في الإنتاج امتدادًا لنظريته المادية البحتة.

وهذا على العكس من النشاطات الإنتاجية في النظام الإسلامي حيث تحدد هذه النشاطات ضوابط ومحاذير وشروط معينة، تتلخص في أن يتولد عن النشاط منتج طيب صالح، يحقق المصلحة العامة للسكان لا يدخل في دائرة المحرمات «الإنتاج الخبيث» ولا يترتب عليه ضرر وإهلاك.

ومن ثم فإنه لا يدخل ضمن النشاط الإنتاجي مثلاً

أ- النشاط الذي يترتب عليه دفع فوائد ربوية كإقراض البنوك أو الخدمات البنكية التمويلية التي تؤدي إلى ذلك.

ب- النشاط الذي يدخل في دائرة المحرمات مثل إنتاج الخمور والكحوليات والسجائر والخنازير، والأسلحة المدمرة والمهلكة للجنس البشري.

ج- نشاطات الخدمات التسويقية مثل الإعلانات التي تضل المستهلك، والتخزين للسلع الذي يؤدي إلى الاستغلال والاحتكار لتحقيق أقصى ربح ممكن.

د- نشاطات المضاربات والمقامرات كما يحدث في بورصات الأوراق المالية، والقمار.

و- كل نشاط يترتب عليه خداع وغش ونصب وسرقة ومن هنا وصف الإسلام النشاط الإنتاجي بأنه «العمل الصالح»

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾(الرعد: ٢٩)

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا...﴾(المؤمنون: الآية ٥١).

وطالما أن العمل الصالح « مقرون بالإيمان فمعنى ذلك أن الإنتاج في الإسلام ليس ماديًا فقط وإنما وجهه الثاني هو ديني عقائدي أخلاقي ومعنى ذلك أيضا أن النشاط الإنتاجي هنا يكون من أجل المصلحة العامة، والنفع العام، وسوف يندرج تحتها المصلحة الخاصة للفرد لأنه جزء أساسي من السكان والمجتمع.

معنى ذلك أن كل نشاط يمارسه الفرد وله الحرية في ذلك يعتبر إنتاجيًا بشرط ألا يترتب عليه ضرر مادي أو معنوي للمجتمع ككل.

وللدولة حق التدخل فيما لو تجاوز الإنتاج حدود المحرمات أو دخل في دائرة الضرر وتجاوز حدود المصلحة العامة، والمنفعة العامة.

وذلك حماية للسكان والمجتمع، وحفاظًا على مقومات الحياة، وبقاء واستمرار الجنس البشري، كما أن للدولة رسم السياسة الإنتاجية للسكان

وتوجيههم نحو تنفيذ برنامج إنتاجي لأي منتج صالح، إذا توقعت حدوث أزمة مستقبلية على المستوى المحلي أو العالمي.

ولا يغيب عن ذهننا ما قام به «النبي يوسف عليه السلام» من رسم السياسة الإنتاجية وطريقة حفظ «المنتج النهائي» للسكان تفادياً للأزمة الاقتصادية في عصره ...

فالفرد المسلم له الحرية الاقتصادية في ممارسة أي نشاط اقتصادي غير محرم شرعًا .. معنى ذلك أن هذه الحرية مقيدة بضوابط معينة كما ذكرناه بحيث تحقق المصلحة الجماعية، وهذا سوف يؤدي بنا إلى أن الحرية الاقتصادية تقوم على أساس «مبدأ الوسطية في الإسلام» ولكي يتحقق مبدأ الوسطية فإن هناك ضوابط تنظم عمل وحقوق الفرد كما أن هناك ضوابط تنظم عمل وحقوق الدولة وذلك لتحقيق التوازن بين الجانب الفردي والجانب الجماعي لتحقيق المصلحة الخاصة والعامة، كلها تعمل في توازن دقيق.

- **عناصر الإنتاج:**

وتتحدد إجابة السؤال الثاني من بيان أصل الإنتاج، وإلى أي عنصر يمكن أن نرد إليه إنتاج أي منتج (سلعة أو خدمة).

اختلف الاقتصاديون الوضعيون في تحديد عنصر الإنتاج، باختلاف مدارسهم وفلسفاتهم واختلاف بيئتهم، وأزمنتهم، بسبب التقدم التكنولوجي وما ترتب عليه من ثورة في الإنتاج.

١- فالطبيعيون ردوا الإنتاج إلى عنصر الأرض فقط وأنها الأصل الوحيد للإنتاج، واعتبروا أن الصناعة لا تزيد مساهمتها على إعادة تشكيل أشياء سبق إنتاجها من الأرض، والعمل الإنساني لا تزيد مساهمته عن تغيير شكل نتاج الأرض.

فالصانع الذي يقوم بصناعة « مائدة » من الخشب ، لا يزد دوره عن إعادة تشكيل الخشب.

وبذلك يكون الطبيعيون قد نظروا للإنتاج نظرة مادية بحتة وأن الإنتاجية تقاس بالحجم أو الوزن وليس بالمنفعة، ونسي الطبيعيون أن إعادة التشكيل لأي مادة إنما هي زيادة في منفعة هذه المادة، وزيادة في فائدتها للسكان واعتبر الطبيعيون أن الشيء الوحيد القادر على خلق ناتج صافي - وهي فكرة ابتدعها الطبيعيون - هو الأرض وهذا موقف يمكن قبوله طبقا لنظرة مادية بحتة للإنتاج .

٢- وهناك بعض الاقتصاديين الذين ردوا أصل الإنتاج إلى عنصرين هما الأرض «فهي أم الثروة» والعمل «وهو أب الثروة»[1] وهذا المنطق أكثر قبولاً من منطق الطبيعيين.

٣- الاقتصاديون التقليديون ردوا أصل الإنتاج إلى عناصر ثلاثة وهي «الأرض والعمل ورأس المال» ويقصد التقليديون برأس المال كل الآلات والسلع التي للإنسان دخل فيها، والتي تستخدم في صناعة

(١) د. جلال أمين، فلسفة علم الاقتصاد ص٦٣ / ٦٤ طبعة دار الشروق ٢٠٠٨م.

منتج آخر ولا يدخل في ذلك الأرض وما في باطنها وجوفها من كنوز ومعادن لأنها ليست من صنع الإنسان.

وبمعنى آخر أن هناك من الموارد الطبيعية التي تعتبر عنصرا من عناصر الإنتاج كالأرض والماء والمناخ وما في جوف الأرض، وهناك من الموارد الغير طبيعية التي يصنعها الإنسان مثل معدات المصانع والسلع الوسيطة التي تدخل في صناعة سلعة أخرى وغيرها طالما كان للإنسان يد فيها.

وفي عرف التقليديين لا تدخل السلع الاستهلاكية الغذائية في مفهوم رأس المال عندهم.

والواقع أننا لو تأملنا في عنصر رأس المال فسوف نجد أن كل موارده الأساسية هي من الموارد الطبيعية والعمل.

إذن رأس المال في أصله هو نتاج للعمل.

وإذا كان في فلسفتهم أن «الرأسمالي» صاحب رأس المال عنصر من عناصر الإنتاج نظرًا لأنه يقوم بالتضحية ويستحق بذلك الربح «مقابل ادخار جزء من دخله لا ينفقه على الاستهلاك، ففي المقابل «العامل» الذي يستحق «الأجر» مقابل عرقه وتعبه ومشقته في العمل، هو الآخر يقوم أيضًا بالتضحية بجانب مشقته ومعاناته، حيث يمتنع هو الآخر عن استهلاك كثير من السلع التي يتمناها لإشباع حاجاته ورغباته وذلك بسبب قلة دخله أو أجره وانخفاضه.

إذن مالك الأرض سوف يحصل على الريع دون مشقة أو تضحية ومالك رأس المال سوف يحصل على الربح مقابل تضحية بعدم استهلاك كل دخله والعامل سوف يحصل على الأجر مقابل المشقة في العمل... والمفروض أن يحصل على جزء من الربح طالما أن تضحيته تتماثل مع تضحية مالك رأس المال.

إلا أنه يبدو أن ذلك التوزيع لدى التقليدين يرجع إلى تأثرهم بالفكر الرأسمالي والتحيز للملكية الخاصة.

ولذا التقط الفكر الاشتراكي هذا الخيط وأرجع أصل الإنتاج إلى عنصر واحد فقط وهو «العمل».

ومن فلسفتهم أن «رأس المال» ما خلقه وكونه إلا «العمل»

وكذلك ناتج الأرض والموارد الطبيعية أيضا من نتاج «العمل» ومعنى ذلك أن الفكر الاشتراكي أرجع أصل الإنتاج إلى عنصر واحد فقط وهو «العمل» إذا لا قيمة للموارد الطبيعية بغير العمل الإنساني. ولكن في المقابل يمكن الرد على الاشتراكيين بأن العمل الإنساني هو الآخر لا قيمة له بدون ما تنتجه الأرض، فهما متكاملان ويكمل أحدهما الآخر ويستتبع ذلك أن رأي الاقتصاديين الذين أرجعوا أو ردوا أصل الإنتاج إلى عنصري الأرض والعمل ربما يكون منطقيا إزاء رأي التقليدين والاشتراكيين.

ومن هنا يجئ دور «التقليديين المحدثين» الذين ردوا أصل الإنتاج إلى عناصر الأرض، العمل، رأس المال ، المنظم » والمنظم هو «مالك المشروع»

أيًّا كان نوع المشروع، صناعي أو زراعي ، أو تجاري، طالما أن هذا المشروع منتجه النهائي سلعة أو خدمة.

ويرى «شومبيتر» أن المنظم هو الخالق للربح والمكون لرأس المال. ولكن ما دوره حتى يستحق الربح؟؟

ربما يكون مالكا للمشروع أو جزء منه، وربما يكون وحده أو مع مجموعة من الشركاء ... وقد لا يملك أي شيء في المشروع ولكن عليه الإدارة وجمع عناصر الإنتاج الأخرى الأرض والعمل ورأس المال في بوتقة واحدة، يوجه ويرسم السياسات والخطط للمشروع، ومن ثم فإن تضحيته هي «تحمل المخاطرة» ونتيجة المخاطرة إما ربح أو خسارة .

ويلاحظ أن عناصر الإنتاج والمتمثلة في رأس المال وأهميته في العملية الإنتاجية فإن الاقتضاديين متفقون على أنه لا يقلُّ أهمية عن دور عنصري الأرض والعمل. هذا بالإضافة إلى أن «رأس المال» ليس عنصراً موجوداً منذ البداية وإنما هو عنصر مخلوق أو مشتق من عنصري الأرض والعمل، فهما العنصران الأصليان منذ البدء[1].

كما نلاحظ أن النظرة المادية البحتة ما زالت تسيطر على الفكر الاقتصادي، وهذا مما سيتبين لنا من خلال مناقشة الإجابة على السؤال الثالث، الخاص بدواعي الإنتاج أو أهداف الإنتاج أو دوافع الإنتاج...؟؟

---

(١) د. عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد ص١٠٩ طبعة ٢٠٠٧.

وفي إجابة سريعة وموجزة لهذا السؤال، نرى أن الاقتصاديين يجمعون على أن دافع الإنتاج هو «تحقيق أقصى ربح ممكن» وهذا الدافع يتميز به الاقتصاد الرأسمالي وذلك على الرغم من أن هناك دوافع أخرى على مر التاريخ ولم يكن تحقيق أقصى ربح هو الهدف الأساسي للإنتاج بل كان استثناء. ولم يصبح رئيسيا وأساسيا إلا في ظل الرأسمالية التي لا يزيد عمرها على ثلاثة أو أربعة قرون.

وفي غمرة هذا الإجماع الاقتصادي، نرى الاقتصادي الهندي الأصل «أمارتياسن» في مقال مشهور له يقول : إن الإنسان في مختلف أنواع السلوك بما في ذلك السلوك الاقتصادي قد يكون من أهم دوافعه الشعور بالالتزام، أي الشعور بأد واجبًا أخلاقيًا ما يفرض عليه التصرف على نحو معين، أو تجنب تصرف معين، حتى لو تعارض هذا مع مصلحة الإنسان الشخصية، بما في ذلك طبعا تحقيق أقصى ربح، ويلاحظ « سنْ » أن المشروع الاقتصادي يعتمد إلى حد كبير على هذا الشعور، بالالتزام إذ لو كان صحيحًا أن العاملين في المشروع لا تحركهم إلا مصلحتهم الخاصة والرغبة في تعظيم الثواب وتجنب العقاب، لاحتاج المشروع لإنفاق أموال طائلة لمراقبتهم أو إجبارهم على اتباع السلوك المطلوب، ولكن من حسن الحظ أن وجود هذا الشعور بالالتزام جعل هذا الإنفاق غير ضروري بالمرة[1].

ولكن هل هذا ينطبق على سلوك المنتج إذا كان ينطبق على العاملين في

(١) د. جلال أمين فلسفة علم الاقتصاد ص ٦٩ / ٧٠ ط دار الشروق.

المشروع الذين يهدفون إلى زيادة أجورهم ودخلهم، والمنظم ومالك المشروع اللذان يهدفان إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، وإلى تعظيم هذا الربح؟؟

صحيح أن الفكرة تنطوي على فكرة «الضمير» «والمراقبة» ولكن هذا الضمير والمراقبة لله في نظر «سن» هل له خلفية دينية؟ أم أنها نظرة مرجعها أيضًا مرجع مادي بحت وأغلب الظن لدينا أن النظرية مردُّها ماديٌّ بحت...!!.

وإلا بماذا نفسر ميل الاقتصاديين إلى اتخاذ دافع الربح أساسًا للسلوك الاقتصادي للإنسان؟ إنهم أي الاقتصاديين نظروا إلى العالم فلم يروا شيئا مرسومًا عليه إلا صورة الرأسمالي، بل الرأسمالي من نمط معين، ويمتلك مشروعًا بحجم معين، ومجردًا من أي شعور بالالتزام فلم يجد عنده من الدوافع للإنتاج إلا تحقيق أقصى ربح ممكن. رسم بذلك الاقتصاديون، صورة لمنتج ليس لديه إلا هذا الدافع، واتخذوها أساسًا لنظرية كاملة في الإنتاج[1].

وهنا يثور التساؤل التالي:

هل يختلف مفهوم الربح في النظام الرأسمالي عنه في النظام الاشتراكي؟؟ ذكرنا فيما سبق أن الربح في النظام الرأسمالي يشكل هدفًا رئيسيا لكل من المنظم ومالك المشروع، ويتحقق الربح نتيجة لقيام المنظم في استئجار جهد

(١) نفس المرجع السابق ص ٧١/ ٧٢.

العمال وطاقتهم بجانب قيامه بشراء عناصر الإنتاج الأخرى هادفاً بذلك إلى تحقيق فائض بين الإيرادات والنفقات ومعنى ذلك أن الربح ليس ثمنًا لعناصر الإنتاج، بل هو فائض، كما أنه لا يكون مساويا للدافع الاقتصادي وإنما هو يمثل جزءا من هذا الدافع.

فالدافع الاقتصادي دائرته أوسع وأكبر وأعم وأشمل والفائض أو الربح يمثل جزءا من هذه الدائرة، كما أن الدفاع الاقتصادي لا يخص نظامًا بعينه، بل يكون في النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.

أما الربح في النظام الاشتراكي فهو لا يخص ولا يوزع على العاملين في المشروع الإنتاجي، بل يخص الدولة (والتي تمثل المجتمع) حيث تقوم بتوجيه هذا الفائض (هذا الربح) للاستخدامات التي تحقق الهدف الاجتماعي للمجتمع، وبذلك يكون الربح الذي يحققه المشروع عائدًا للدولة، ولا يستقل المشروع بالتصرف في الأرباح التي يحققها، نظرا لأن ذلك يعتبر من اختصاص الدولة، والتي تقوم بوضع الخطة الكلية أو الجزئية، والتخطيط الكلي الذي يدخل ويندرج تحته خطة المشروع، وفي مقابل ذلك فإن الدولة تسعى إلى زيادة الإنتاجية، أما عن طريق خفض النفقات، أو عن طريق تحسين الإنتاج وبالتالي فإن تقييم معيار أداء المشروع

في النظام الاشتراكي، لا يكون الربح. بل الربح يعتبر مؤشرًا لنجاح المشروع ومساهمته في تنفيذ الخطة المركزية الإنتاجية[1].

ومن هنا نرى أن

١- الاقتصاد الاشتراكي لا يستند في حل المشكلة الاقتصادية على آليات السوق مثل الاقتصاد الرأسمالي.

٢- الأخذ بنظام الملكية العامة لجميع أموال ووسائل الإنتاج وتدخلها في عملية الإنتاج وعملية التوزيع، بزعم زيادة الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع إلى أعلى درجة ممكنة أي إلى الحد الأقصى.

٣- الأخذ بالتخطيط الاقتصادي حيث هو الوسيلة لحل مشكلات الإنتاج والتوزيع لتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

٤- العرض هو الذي يحدد النشاط الاقتصادي وليس الطلب فهو بذلك يعتبر اقتصادا للعرض على العكس من الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتبر اقتصادا للطلب.

إذ على أساس أيٍّ منها أي هيكل العرض أو هيكل لطلب في كل نظام سيتحدد نوع ومستوى الإنتاج، وبذلك يكون الاقتصاد الاشتراكي قد عمل على الحد من إطلاق مبدأ سيادة المستهلك، وإن كان له بعض الحرية في الاختيار والمفاضلة بين السلع المعروضة.

---

(١) د. علي حشيش «أصول الاقتصاد» ص٦٠٧ مرجع أشار إليه د. عبد الله الصعيدي «مبادئ الاقتصاد ص٢٦٤/ ٢٦٥.

٥- إبان الحرب العالمية الثانية وفي ظل عدم الاستقرار السياسي كانت الاشتراكية تعلن نظام التخطيط المركزي، وبعد الاستقرار السياسي وكثرة الشكاوي من البيروقراطية أخذت بنظام اللامركزية مع تطبيق نظام الحوافز.

ويلاحظ أن الفكر الاقتصادي الوضعي كما أشرنا سابقًا غير مستقر ودائم التعديل والتغيير، وخاضع للتطور الديالكتيكي والحوار والجدل ونتيجة ذلك فشل هذه الأنظمة وانهيارها والضحية في ذلك هم «السكان» «والمجتمع».

أيضا اعتماده على النظرية المادية وإهمال الجانب الديني والأخلاقي ونرى ذلك بوضوح في « الرأسمالية الاحتكارية، التي ابتلعت بعض المشاريع الصغيرة بعد أن دمرت البعض الآخر تطبيقا للمنافسة غير الشريفة وغير الكاملة والمتميزة بالاحتكار وفرض الإنتاج وكميته وأسعاره التي تؤدي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن دون مراعاة للمصلحة العامة ونفع المجتمع والضحية في ذلك « السكان » و « المستهلكون » ولكن ما الذي يحدد الإنتاج «قرارًا وكمية، نوعًا وسعرًا ؟؟

هل هناك ـ عوامل تتدخل في ذلك ؟؟

والإجابة على هذا التساؤل سوف تقودنا إلى الإجابة على السؤال الأخير من الأسئلة الأربعة التي ذكرناها آنفا ..كما أن هذه الإجابة تشكل جوهر نظرية الإنتاج الاقتصادية.

كما أن هذه الإجابة تشكل نتاج افتراض «سعر المنتج لتحقيق أقصى ربح» ويترتب على هذا الافتراض أن الكمية والسعر والنوع التي يقررها المنتج أي يقرر إنتاجها هي « الكمية والسعر والنوع » التي يترتب عليها تحقيق أقصى ربح. وعند هذه النقطة يكون المنتج قد وصل إلى حالة «توازن المنتج» أو «توازن المشروع» أي النقطة التي يتساوى عندها «الإيراد الحدي» مع «النفقة الحدية».

أي النقطة التي يتساوى عندها نفقة إنتاج آخر وحدة منتجة مع إيراد هذه الوحدة المنتجة[1] هذا ولما كان للمنتج شروطه لتوازنه فإن للمستهلك أيضا شروطًا لتوازنه، مع ملاحظة أن «المنتج» يجمع بين كونه منتجًا ومستهلكًا أيضا، فهو لا يقوم بإنتاج كل الحاجات، ولكن يتخصص في إنتاج سلعة أو خدمة معينة، ويتخلى عن جزء من إنتاجه مقابل كمية من النقود - أي يحصل على دخل نقدي نتيجة بيع إنتاجه وهذا الدخل يوجه إلى الاستهلاك، أي شراء سلع وخدمات يحتاجها لإشباع حاجاته.

ويعني «توازن المستهلك» الوضع الذي يحقق له أقصى إشباع مكن أو إنفاقه لدخله المحدود على السلع والخدمات.

وعند دراسة توازن المستهلك يفترض أنه:

١ - لا يتحكم في ثمن السلعة، حيث يتحدد الثمن وفقا لقوى السوق (العرض والطلب).

---

(١) د. جلال أمين « فلسفة علم الاقتصاد » ص ٧٢ ص دار الشروق.

٢- يعرف أثمان جميع السلع في السوق.

٣- يتصرف تصرفًا رشيدًا.

٤- يهدف من إنفاق دخله المحدود الوصول إلى أقصى إشباع أو منفعة ممكنة.

٥- مع افتراض ثبات دخله وذوقه وثبات أثمان السلع الأخرى البديلة، أو المكملة التي يرغب في الحصول عليها وذلك التحليل ينطبق على كل أفراد المجتمع أو « السكان » حسب اختلاف تخصصاتهم من عمال وغيرهم[1].

(١) د. إبراهيم اليماني د. أحمد مندور مبادئ الاقتصاد ص ١٠٩.